المحاضرة الأولى لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

المجتمع العراقي أواخر العهد العثماني للفترة (1850م-1914م)

إذا كانت عناصر التقدم الاجتماعي النسبي قد وجدت في المدن، فما أبعدها عن الأكثرية الساحقة من السكان في الخارج، والتي كانت ما تزال تعيش في عالم بعيد عن التغيير ؟ ذلك العالم الذي ما يزال يهيمن عليه مستوى خاص من الأفكار الموروثة، من الولاء والكراهية حيث لم تكن عوائد الحياة المدنية وحدودها معروفة، وحيث تكون للمشاهد الاجتماعية من أمثال الزواج، والقرابة، وتسوية المنازعات، قواعدها التقليدية وهي غير معروفة للقانون السكني، وحيث يكون لفضائل الصحراء من الكرم والشهامة تفسيرها. ففي مثل هذا العالم الخاص الممزق، والمحاط به، تكون المدن والقرى الكبرى في العراق في كل ناحية، هي التي تسيطر على كل المواصلات، وتحتفظ بتسعة أعشار الأراضي المزروعة.

أما العشائر، وهي متشابهة في أعرافها، ونظرتها. وكل واحدة منها تركز همها على الولاء الشديد – فإنها مع كل ذلك كانت تختلف فيما بينها بالنسبة إلى القضايا المهمة. ومن هنا كان لمحيط العشيرة تأثيره، ليس في الاقتصاديات فحسب، وإنما في نمط الحياة أيضا.

كانت العشائر تمثل وحدة الأساس الاجتماعي/ السياسي العراقي منغلقة على ذاتها اقتصاديا، انقسمت أواخر العهد العثماني إلى ثلاثة مجاميع (**العشائر الرحل "البدو"، العشائر المستوطنة "الفلاحين"، سكان الحضر "المدن"**)، نتيجة لضعف سلطة الدولة شاعت في أواخر ذلك العهد بين القبائل العراقية المعارك والغزو والنهب وقطع الطرق، واضطر الناس إلى التمسك بروح العصبية القبلية للحفاظ على أرواحهم وأموالهم، اتخذت القبائل العراقية مناطق أحواض الأنهار وفروعها في جميع ولايات العراق موطنا لها، وكانت الحرفة الرئيسة الغالبة هي الزراعة والرعي وتربية الحيوانات، مكونين بذلك القرى وحتى المدن في تلك المناطق، وقد كانت القبيلة تمثل إحدى المشاكل التي تواجه الدولة المركزية، والتي شكلت انتفاضاتها وتهربها من دفع الضرائب والتجنيد قلقا وتهديدا جديين للإدارة العثمانية.

كانت العشيرة عادة تمتلك رقعة واسعة من الأرض تدعى (الديرة)، وتضم أراضي مزروعة وغير مزروعة، وكان نظام الديرة يعطي القبيلة الحق في زراعة أي جزء منها وفقا لخصوبتها وريها، وكانت الديرة تعتبر ملكا للعشيرة كلها وليس ملكا فرديا للشيخ أو العائلة التي ينتمي إليها، ولذلك كان ثمة احساس قوي بالوحدة داخل العشيرة.

المحاضرة الأولى لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

إن النظام العشائري كان يستند على هيكل اقتصادي عميق الجذور (الملكية الجماعية واقتصاد الكفاف)، والذي حافظت عليه الظروف الموضوعية السائدة (الحكومة الفاسدة الضعيفة وانعدام الأمن) والذي ولد قيما وعلاقات اجتماعية معينة بين أعضائه الذين كانت تشدهم ببعضهم روابط الدم والتعصب والقوانين والأخلاق العشائرية المتعارف عليها، إن هذا النظام أعاق نمو الوعي القومي ووقف حائلاً دون نمو سوق عراقية موحدة، كما كان تحديا دائما لأية سلطة مركزية في العراق.

خلال الفترة الأولى من التطور الاقتصادي والتحولات السكانية في العراق، كان التحول من البداوة إلى الريف يتجه إلى الرعي أكثر منه إلى الزراعة، وعليه استمرت الحياة العشائرية في البلاد، إلا أن هذه الظاهرة لم تدم طويلاً، لأن تعزيز هيبة وسلطة الدولة والإستباب الأمني النسبي، حرما الرعاة من قدرتهم السابقة على التهرب من دفع الضرائب على مواشيهم، كما بدأ الطلب الأوروبي على الصادرات العراقية يتحول من الصوف إلى المواد الغذائية، مما أدى إلى إزالة مزايا تربية المواشي بالنسبة للزراعة، وبذلك فتح الباب أمام تحول جديد في تركيب السكان، من الرعاة إلى الزراع هذه المرة.

في منتصف القرن التاسع عشر بدأ قادة الدولة العثمانية يفكرون في كيفية تحديث الدولة واتخاذ خطوات فعالة وجادة لإخضاع القبائل العراقية (العربية والكردية)، فبعض الولاة اتبعوا سياسة التفكيك بالعنف والقسوة، وآخرون تبنوا سياسة إثارة الفتن بين القبائل لتكون الدولة بمنأى عن ذلك، ومنهم من اتخذ سياسة استبدال شيخ بآخر لزيادة حالة الفوضى والتناحر في سبيل المشيخة، وقد كانت هناك محاولات أُخرى من خلال تهيئة الوسائل الكفيلة باستيطانهم وتعيين شيوخهم ومنحهم لقب باشا ودفع رواتب لهم مقابل إخضاعهم لسلطة الدولة، ومعاونتها في توطيد الأمن في مناطقهم والطرق القريبة منها، والانتظام في دفع الضرائب المفروضة عليها والذي يضمن للحكومة دخلاً من دون أن تبذل جهدا في ذلك.

إن الأساليب السابقة التي استخدمتها الدولة العثمانية في العراق للتعامل مع القبائل العراقية قد فشلت، لذا حاول الولاة إيجاد البدائل للتعامل معها كتحويل أفرادها إلى مواطنين منتجين، وذلك عن طريق تطوير نظام ملكية الأراضي الزراعية، وهو النظام الذي مر قبل ذلك بعدة مراحل. فبعد أن طبقت الدولة العثمانية أول الأمر نظام إبقاء الأرض ملكاً للدولة بينما يحتفظ شاغلوها بحق الانتفاع منها لقاء الخراج الذي يؤدونه، فاستبدلت ذلك النظام بآخر قسمت بموجبه الأراضي إلى إقطاعات

المحاضرة الأولى لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

على القادة والأُمراء لقاء تقديمهم عدداً من الفرسان المسلحين عند الطلب، وقد طبق النظام جنباً إلى جنب مع نظام الالتزام والذي حاولت الدولة إلغاءه بقانون صدر سنة 1839م، ولكن تطبيقه لم ينجح فظل الحال على ما هو عليه إلى أن صدر قانون الأراضي عام 1858م والذي قسمت أراضي الدولة بموجبه إلى خمسة أصناف: (مملوكة – موقوفة – أميرية "مملوكة للدولة"– متروكة – موات) فأصبحت نتيجة ذلك أغلب الأراضي القبلية في العراق من الصنف الثالث، وهو الأمر الذي واجهته القبائل بمعارضة قوية، فهي لا تقر بأن أرضها ملكاً للدولة ولا حتى لشيخ القبيلة، بل هي في نظرها ملكية مشتركة مشاعة لجميع أفرادها.

وبالرغم من ادعاء الحكومة ملكية الأرض، إلا أنها لم تكن قادرة أبداً على ممارسة حق التملك، وعلى اختيار الحائزين ولا السيطرة على نظام الزراعة، ولم تكن الحكومة لتأمل في الحصول على حصتها الشرعية من الريع أو الضريبة إلا بصورة نادرة. ولم يكن للحكومة مناص من الاعتراف بواقع الممارسات العشائرية، إلا إن هذه الممارسات لم تثبت أبدا في قانون مكتوب أو معترف بها صراحة كقانون الأرض، كما يبدو أن الحكومة تسعى بعناية إلى الاحتفاظ بحقوق الملكية إلى أن يحين الوقت الملائم الذي تستطيع فيه وضع ادعائها هذا موضع التطبيق.

أدرك مدحت باشا كل تلك التعقيدات فاقترح على الباب العالي أن يسمح له بتفويض ملكية الأراضي الأميرية بسندات (الطابو) فقبل اقتراحه، وبمقتضى هذا النظام تم تفويض الأرض الأميرية لزراعها الفعليين، بموجب وثيقة تحريرية، وبالتالي اكسابه مصلحة ثابتة فيها، وعليه بدأ بتنفيذ المشروع الذي كان يهدف إلى توطين العشائر العراقية والقضاء على صدامات القبائل حول ملكية الأراضي، وتصفية النظام القبلي من خلال إلغاء الملكية الجماعية للأرض، واستبدالها بالملكية الفردية الصغيرة التي يصبح المزارع بموجبها مسؤولاً أمام الدولة مباشرة دون وساطة شيخ القبيلة، مما سيشكل ضربة للنظام العشائري، وتعاظم موارد الدولة، واستباب الأمن والنظام.

إن الهدف الأساس من تطبيق قانون الأراضي العثماني في العراق، يمكن تلخيصه بالنقل الشامل لحقوق التصرف في الأراضي الأميرية المزروعة إلى صغار الزراع، أما عن طريق تثبيت الحقوق في الأرض وتنظيمها حيثما وجدت، أو كما هو الأمر في حالة بيع الأرض بالمزاد وإحياء الأرض الموات، عن طريق خلق هذه الحقوق.

المحاضرة الأولى لمادة العراق المعاصر (المرحلة الثانية)

للعام الدراسي 2023-2024

في الواقع إن نظام (الطابو) جعل أَثرياء المدن يمثلون طبقة اجتماعية جديدة، وهي طبقة (ملاك الأَراضي الغائبون) الذين استولوا على خمس أَراضي العراق لكونهم يمتلكون المال والنفوذ وبسبب فساد الموظفين الإداريين. بسبب ذلك كان الفلاحون يشعرون بنقمة على هذا التدهور في مراكزهم، لذا خلق التغيير في علاقات الانتاج الاجتماعية موقفين سياسيين متباينين، فقد كان الملاك الغائبون وحائزو سندات الطابو يشعرون بأَن الحكومة حليفهم الرئيس ضد الفلاحين، وبسبب عجزهم عن جباية بدل الملاك بأَنفسهم من رجال العشائر، كانوا مضطرين إلى الاعتماد على سلطة الحكومة في هذا الشأن ومن هنا نشأت طبقة الاقطاع في العراق، توالي السلطة في كل زمان، وبالمقابل فإن أَفراد العشائر رفضوا أَن يصبحوا مجرد مستأجرين للأَرض.

شهد العراق أَواخر العهد العثماني ترابطاً عضويا بين التعليم والتغير في طبقات المجتمع العراقي أَنتج ظهور **طبقة الأَفندية**، بعد انتشار المدارس الابتدائية والثانويات الصناعية باللغة العربية والتركية في عهد مدحت باشا وإن كان بشكل بطيء في بغداد والموصل والبصرة، فضلاً عن ذلك المدارس الدينية التي انتشرت في الكاظمية والنجف وكربلاء وسامراء وبغداد وغيرها والتي تهتم بعلوم اللغة العربية والفقه والقرآن الكريم، إذ بلغ أَعداد الطلبة فيها عشرة آلاف طالب، وقد كان نظام التعليم العسكري مميزا، يذهب أبناء الأشراف من المدنيين وكبار الموظفين إلى اسطنبول لإكماله، لقد كان أَفراد الطبقة الوسطى (الأَفندية) يميلون إلى التجديد من حيث الملبس والمسكن، وهم عادة من متخرجي المدارس الحديثة، يحاولون تقليد الأُوربيين بملابسهم وطبائعهم ويتحدثون اللغة التركية بين العرب، وصاروا يحلون محل الموظفين القدماء في الدوائر الحكومية تدريجيا، وكان لهم أَثر لا يستهان به في إدخال معالم الحضارة والعلوم الحديثة إلى المجتمع العراقي.